

Distr.
GENERAL

S/1999/1175
15 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(الفترة من ١٦ أيار / مايو إلى ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٩)

أولاً - المقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عرضاً لأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الأخيرة وفقاً للولاية الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٠ (١٩٧٤) والممدة في قرارات لاحقة. كان آخرها القرار ١٢٤٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٧ أيار / مايو ١٩٩٩.

ثانياً - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر وقف إطلاق النار في القطاع الإسرائيلي - السوري دون وقوع حوادث خطيرة، وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هادئة. وراقبت القوة المنطقة الفاصلة من موقع ثابتة وبواسطة دوريات لضمان خلوها من أي قوات عسكرية. وقامت قوة الأمم المتحدة أيضاً بعمليات تفتيش نصف شهرية تفقدت فيها مستوى التسلح وعدد القوات في مناطق الحد من الأسلحة. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعنى. وكما هو الحال في الماضي، منع كلاً الطرفين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهما وفرض كلاًهما بعض القيود على حرية تنقل القوة. وتبذل جهود متجددة لتخفيف هذه القيود.

٣ - وساعدت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لجنة الصليب الأحمر الدولي في مجال نقل البريد وعبور الأشخاص للمنطقة الفاصلة. وفي حدود الوسائل المتاحة، قدم العلاج الطبي للسكان المحليين عند طلبهم لذلك.

٤ - ولا تزال حقول الألغام تشكل مصدر قلق في منطقة العمليات، وبخاصة في المنطقة الفاصلة. ففي ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٩٩، قامت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بإجلاء أحد الرعاة السوريين، الذي أصيب بجروح بعدما داس لغماً.

٥ - وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٩، كانت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تتألف من ١٠٥٣ جندياً، من بولندا (٣٥٨)، وسلوفاكيا (٩٢)، وكندا (١٨٩)، والنمسا (٣٦٨)، واليابان (٤٥). واستعانت القوة

.../..

171199 171199 99-35108



بـ ٨٢ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وما زال اللواء كاميرون روس يتولى قيادة القوة. وترفق بهذا التقرير خريطة تبيّن انتشار القوة.

ثالثا - الجوانب المالية

٦ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٢٦/٥٣ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ مبلغا إجماليه ٣٠٨ ٣٥٢ دولار، يعادل مبلغا شهريا إجماليه ٩٤٥ ٩٤٢ دولار، لتشغيل القوة في الفترة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وببناء على ذلك، إذا قرر المجلس تجديد ولاية القوة، فإن تكلفة تشغيل القوة ستقتصر على المعدل الشهري الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

٧٥ - وحتى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وصلت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص بالقوة للفترة الممتدة من تاريخ إنشاء القوة إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ إلى ٥٣,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ١٧٦١,٢ مليون دولار حتى نفس التاريخ.

رابعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٨ - عندما قرر المجلس في قراره ١٢٤٣ (١٩٩٩) تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر أخرى، دعا أيضا الطرفين المعنيين إلى تنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) فورا، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريرا عن التطورات الحاصلة في الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وفي تقريري عن الحالة في الشرق الأوسط (A/53/550)، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٥٤/٥٢ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، تناولت مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف الأصعدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامسا - ملاحظات

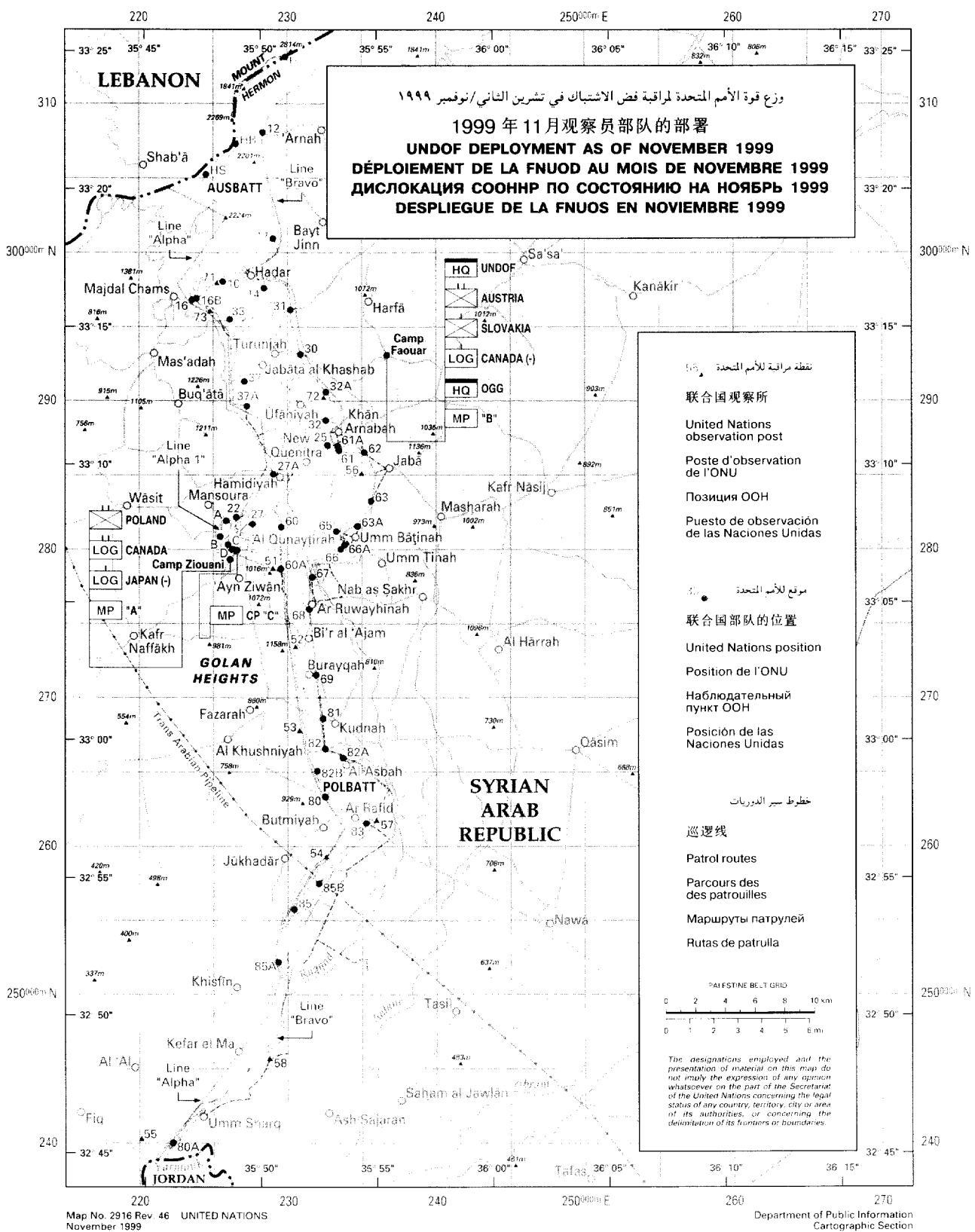
٩ - لا تزال قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لمراقبة وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن والاتفاق بشأن فض الاشتباك الذي أبرم بين القوات الإسرائيلية والسورية في ٢١ أيار/مايو ١٩٧٤، لا تزال تؤدي مهامها بشكل فعال، وبالتعاون مع الطرفين. وظللت الحالة في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئة ولم يقع أي حادث خطير.

١٠ - ورغم الهدوء السائد حاليا في القطاع الإسرائيلي - السوري، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تشكّل خطرا محتملا ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وأأمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهودا حثيثة لمعالجة هذه المشكلة من جميع نواحيها، بغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة، كما دعا إلى ذلك مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٤).

١١ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمر أساسي. ولذلك أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على هذا التمديد المقترن. وأعربت حكومة إسرائيل عن موافقتها أيضا.

١٢ - وبتقديم هذه التوصية، يجب أن أسترعى الانتباه إلى العجز الخطير الحاصل في تمويل القوة. ففي الوقت الراهن تبلغ الاشتراكات غير المسددة حوالي ٥٣,٨ مليون دولار. وهذا المبلغ، الذي يزيد كثيراً عن الميزانية السنوية الحالية للقوة، يشكل مبالغ مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتالف منها قوة مراقبة فض الاشتباك. وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها المقررة فوراً وبالكامل لتسوية جميع المتأخرات المتبقية.

١٣ - وختاماً، أود أن أشيد باللواء كاميرون روس وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. فقد أدوا المهام الكبيرة التي كثّفهم بها مجلس الأمن بفعالية وتفان لواجبهم. وأغتنتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرني للحكومات المساهمة بقواتها في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك والحكومات التي توفر مراقبين عسكريين ل الهيئة الأممية المكلفة بالعمل في هذه القوة.



Map No. 2916 Rev. 46 UNITED NATIONS
November 1999

Department of Public Information
Cartographic Section